الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بوبابوري نورالدين ياسين

عابدي سيف الدين

تحت عنوان:

تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري (2012-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. عبد الهادي مختار	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
أ.د. بن الحاج جلول ياسين	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا و مقررا**
أ. بوحركات بوعلام	**أستاذ محاضر**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بوبابوري نورالدين ياسين

عابدي سيف الدين

تحت عنوان:

تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري (2012-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. عبد الهادي مختار	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
أ.د. بن الحاج جلول ياسين	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا و مقررا**
أ. بوحركات بوعلام	**أستاذ محاضر**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة شكـــر

بعد الحمدلله، نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان وبأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور "بن الحاج جلول ياسين" المشرف على توجيهنا لإعداد هذه الرسالة.

يشرفنا أن نتقدم بشكرنا الجزيل له على تشجيعنا وعلى مساعدته ودعمه المستمر لنا ولم يبخل علينا بعلمه ووقته وتوجيهاته القيمة، مما ذلل أمامنا صعوبات كثيرة. فجزاه الله وافر الجزاء والخير.

ونشكر كل زملائه الأساتذة في لجنة المناقشة من أجل تخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل، فهذا الجهد قطرة في فيض علمهم.

وفي الأخير، نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

شكـــرا

الإهـــداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

ما كنت لأفعل لولا فضل الله فالحمدلله عند البدء وعند الختام

أهدي هذا الجهد المتواضع....

إلى من منحاني روح الحياة وأضاءا لي عتمة الدنيا، إلى من كانا سببا في وجودي بعد الله وسببا في إشعال وقود همتي ويغمراني بدعواتهم الصادقة، إلى من غرسا في حب التعلم، إلى من حبهم يعلو فوق كل حب، إلى من ساندوني ووفروا لي سبل السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله.

إلى جميع من كان سند وقوة لي بعد الله في مشواري إلى كل القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل الخير.

ملخص

نتطرق في هذه الدراسة لموضوع مهم يتمثل في "تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري"، حيث هدفت إلى معرفة مساهمات البنوك العمومية في الجزائر في الاقتصاد الوطني من خلال عدة أدوات على رأسها

تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار ومرافقة التجارة الخارجية.

وبالرغم من الدور المهم للبنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري، تبقى مساهمتها بحاجة إلى آليات لتطويرها ودعمها، مثل: تطوير الخدمات المصرفية، تمويل المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية في القطاعات التنافسية ومرافقة البرامج التنموية الوطنية .

الكلمات المفتاحية: البنوك العمومية، الاقتصاد الجزائري، تمويل الاقتصاد، مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد.

Abstarct

In this study, we address the important topic of “Developing the contribution of public banks in supporting the Algerian economy”. It aimed to identify the contributions of public banks in Algeria to the national economy through several tools, mainly savings mobilization, investment financing, and accompanying foreign trade.

Despite the important role of public banks in the Algerian economy, their contribution remains in need of mechanisms to develop and support it, such as: Developing banking services, financing strategic investment projects in competitive sectors, and accompanying national development programs.

Keywords: Public banks, Algerian economy, financing the economy, Algerian economy, contribution of public banks to the economy.

فهرس المحتويات

شكـــــر I
إهـــــــداء II
ملخص الدراسة III
فهرس IV
قائمـــــة الجـــــــداول V
قائمـــــة الأشكال VI

المقدمة *الفصل الأول: مدخل عام إلى البنوك العمومية والاقتصاد الجزائري* .....

تمهيد .....

المبحث الأول: مدخل عام الى البنوك العمومية *2*
المطلب الأول: ماهية البنوك العمومية وأهميتها 3
المطلب الثاني: وظائف واهداف البنوك العمومية 6
المطلب الثالث: موارد وا إستخدامات البنوك العمومية 9

المبحث الثاني: مدخل عام للاقتصاد الجزائري *14*
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 14
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية 20
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة 22
خلاصة الفصل 43

الفصل الثاني: **دور وآليات مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري (2012–2022)**

تمهيد 32

المبحث الاول: دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري (2012–2022) *31*
المطلب الاول: دور البنوك العمومية من خلال الائتمان المصرفي 31
المطلب الثاني: الدور التنموي للبنوك العمومية من خلال الادخار والاستثمار 34
المطلب الثالث: الدور التنموي للبنوك العمومية من خلال التجارة الخارجية 37

المبحث الثاني: آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري (2012–2022) *39*
المطلب الأول: خوصصة البنوك العمومية 39
المطلب الثاني: تطوير الخدمات المصرفية والارتقاء بالعنصر البشري 41
المطلب الثالث: تأهيل البنوك العمومية 45
خلاصة الفصل .....
48
خاتمـــة .....
50
قائمة المصادر والمراجع .....
54

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	توزيع الإستثمارات المحققة خلال الفترة (1967-1979)	16
(1-2)	برامج إستثمارات المخطط الخماسي الأول خلال الفترة (1980-1984)	18
(1-3)	برامج إستثمارات المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989)	19
(1-4)	توزيع إستثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	23
(1-5)	توزيع إستثمارات البرنامج التكميلي للفترة (2005-2009)	26
(1-2)	حجم الإئتمان الموجه للإقتصاد حسب مدة الإستحقاق خلال الفترة (2012-2022)	32
(2-2)	توزيع القروض الموجهة للإستثمار بحسب القطاع خلال الفترة (2012-2022)	35
(3-2)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2022)	37

قائمـة الأشكـال

رقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	الخطوات الأساسية المقترحة لعملية تطوير المنتجات الجديدة	41

مقـــدمـــة

مقدمة:

يعد الاقتصاد أساس حياة أي بلد من حيث أهميته وأهدافه وأثره الكبير في البحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور عدة مؤسسات بمختلف أنواعها ومن أبرزها "البنوك" والتي تعد من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد وتلعب دور الوسيط المالي بين المتعاملين الإقتصاديين والمتمثلة وظيفتها الأساسية فيمنح القروض وا ٍستقبال مختلف الودائع وعليه فإن مجموعة هذه البنوك والمؤسسات الإقتصادية تشكل القطاع البنكي لأي بلد.

يعتبر القطاع البنكي العمومي من أبرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا في إقتصاديات الدول، إذ يمثل القطاع البنكي العمومي (البنوك، المؤسسات المالية) أساسا في النظم الاقتصادية والمالية لماله من تأثيرات على التنمية الاقتصادية من خلال مهامه ووظائفه المختلفة أبرزها تعبئة المدخرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي، وأيضا تمويل مجالات الإستثمار والإستغلال بالإضافة أيضا إلى تمويل التجارة الخارجية وغيرها من المهام والوظائف العديدة.

شهد الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال نظاما بنكيا هشا، مما إستوجب بناء نظام بنكي جز ائري مستقل، مارا في بداياته بعدة مراحل من خلال عدةقوانين وا ٍجراءات تهدف إلى إرساء قواعد تسيير البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة أيضا إلى تطبيق إصلاحات إقتصادية متتالية كان الهدف منها النهوض بالإقتصاد الوطني بشكل عام.

تطرقنا في هذه الدراسة إلى البنوك العمومية ومساهمتها في دعم الإقتصاد الجزائري بإعتبارها إحدى الدعامات الكبرى في بناء الهيكل المالي والإقتصادي وأثرها في الإرتقاء بالتنمية الاقتصادية لأي بلد.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء ماسبق تبرز ملامح إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما أثر تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري؟

من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع البنوك العمومية الجزائرية؟

-ما مدى تأثير البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري؟

-ماهي آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري 2012-2022؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل الإشكالية محل الدراسة يتم إختبار مجموعة الفرضيات التالية:

-شهد الاقتصاد الوطني حركية كبيرة من خلال التوجهات العديدة للتنمية والاستثمار.

-تساهم البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الوطني وتطويره.

3- أسباب إختيار الموضوع:

يرجع إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

-أسباب ذاتية:

-الرغبة في إكتشاف البنوك العمومية (القطاع البنكي العمومي) وأبرز مهامها ونشاطاتها ومختلف معاملاتها.

-وأيضا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه البنوك العمومية في الدعم والمساهمة وفي تطوير الاقتصاد الوطني.

-أسباب موضوعية:

-تطور القطاع البنكي في الجزائر ومساهمته الفعالة في الاقتصاد.

-تزايد الاهتمام والإحتكاك بالبنوك والمؤسسات المالية.

-علاقة البنوك العمومية والإقتصاد علاقة وطيدة، فالإقتصاد الجيد قائم على تطور وكفاءة البنوك والقطاع البنكي بشكل عام.

-طبيعة التخصص الدراسي تتلائم وموضوع الدراسة.

4- أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

-التعرف على البنوك العمومية، ماهيتها، أهدافها، أهميتها...

-معرفة دور البنوك العمومية في الاقتصاد الوطني.

-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلا وا لى غاية الألفية الثالثة.

-تقييم مساهمة البنوك العمومية في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر.

5- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قطاعا حساسا في الاقتصاد الوطني وهو البنوك العمومية (القطاع البنكي) بإعتباره الأساس الرئيسي للإقتصاد، فوجود إقتصاد متطور لا يكون إلا بوجود قطاع بنكي متين ومتطور هو الآخر، وتظهر هذه الأهمية في مساهمة البنوك العمومية ودورها في حكم الاقتصاد الوطني وتقييمها وآليات تطويرها.

6- حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

-**الحدود الزمانية:** تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022.

-**الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر كحيز مثالي للبحث.

7- المنهج المنتهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على إشكاليتنا وتوضيح موضوع دراستنا إخترنا المنهج التاريخي والوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث يظهر المنهج التاريخي والوصفي في تبيان نشأة البنوك العمومية وأيضا وصف مهام ووظائف هاته البنوك بالإضافة إلى وصف حالة الاقتصاد الجزائري عقب الإستقلال إلى غاية الألفية الثالثة.

في حين اعتمد المنهج التحليلي من خلال التركيز على دور البنوك العمومية ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني (تحليل كل ما يتعلق بالإئتمان المصرفي، الإستثمار، التجارة الخارجية وعلاقتها بالبنوك العمومية)، خلال الفترة الممتدة من (2012-2022) وتحليل آليات تطويره بشكل عام.

في حين إعتمد المسح المكتبي كأداة مستخدمة مساعدة في الدراسة من خلال الكتب، المقالات، الرسائل العلمية والمجلات..

8- الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة دراسات سابقة ساعدتنا في الوصول إلى غايتنا وأهم هذه الدراسات هي:

الدراسة الأولى: دراسة قام بها الدكتور **علي سماي**، جاءت بعنوان **دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة، دراسة حالة وكالة المدية للفترة بين 2008-2012**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الدور الثالث في العلوم

الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فاس، المدية، سنة 2021 وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-ساهمت البنوك العمومية بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصة عامة بنسبة ، ومن هنا نلتمس الدور التنموي الكبير الذي تمارسه البنوك العمومية في الاقتصاد الوطني.

-ضرورة تشجيع البنوك العمومية على تقديم المزيد من التسهيلات والإجراءات الائتمانية.

-منح إهتمام أكثر وا عادة النظر في طرق التمويل من قبل البنوك العمومية.

الدراسة الثانية: دراسة قام بها الدكتور **نمر محمد الخطيب**، جاءت بعنوان **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة الوادي**، تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013 وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-إبراز العلاقة المباشرة بين البنوك العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في التمويل بمختلف أنواعه.

-تساهم البنوك العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتمادها على تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض الطويلة ومتوسطة الأجل وعلى تمويل الاستغلال بالنسبة للقروض طويلة الأجل.

-الدور الفعال الذي تلعبه البنوك العمومية في تعبئة المدخرات ومرافقة التجارة الخارجية.

أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسة السابقة:

بعد تقديم هذه الدراسات، نجد أن هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا في الجانب النظري في كونها تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للبنوك العمومية بشكل عام، ومن جهة أخرى نجد أن الدراسات اختلفت عن دراساتنا من ناحية الجانب التطبيقي، فإحداهما تناولت دور البنوك في دعم المقاولاتية في الجزائر، أما الدراسة الثانية تطرقت إلى دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فيما كان موضوع دراستنا تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-2022.

9- صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء إعدادنا هذه الدراسة بعض من الصعوبات:

-قلة المراجع والمؤلفات لموضوع البنوك العمومية والاقتصاد الجزائري.

-صعوبة الحصول على المعلومات الكافية فيما يتعلق بآليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري.

-صعوبة الحصول على الجداول المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني خلال الفترة 2012-2022.

10- هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة للأهداف المرجوة من الدراسة تم تقييم هذه الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول جاء بعنوان "مدخل عام إلى البنوك العمومية والاقتصاد الجزائري"، وينقسم إلى مبحثين وهما، المبحث الأول جاء بعنوان "مدخل عام إلى البنوك العمومية"، وينقسم بدوره إلى ثلاث مطالب: تطرقنا في المطلب الأول إلى "ماهية البنوك العمومية وأهميتها"، المطلب الثاني إلى "وظائف البنوك العمومية وأهدافها"، وفي المطلب الثالث "موارد وإستخدامات البنوك العمومية"، أما المبحث الثاني جاء بعنوان "مدخل عام للإقتصاد الجزائري"، وينقسم إلى ثلاثة مطالب، جاء في المطلب الأول "الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال"، وفي المطلب الثاني " الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية"، وجاء في المطلب الثالث " الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة". أما في ما يخص الفصل الثاني جاء بعنوان "دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2012 -2022"، وينقسم بدوره إلى مبحثين وهما، المبحث الأول جاء بعنوان "دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري 2012-2022"، وينقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، أولها المطلب الأول "الإئتمان المصرفي"، المطلب الثاني "الدور التنموي للبنوك العمومية من خلال الإدخار والإستثمار"، وأخيرا في المطلب الثالث "الدور التنموي للبنوك العمومية

من خلال التجارة الخارجية". أما المبحث الثاني جاء بعنوان "آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري 2012-2022"، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: جاء في المطلب الأول "خوصصة البنوك العمومية"، المطلب الثاني "تطوير الخدمات المصرفية والإرتقاء للعنصر السنوي، ثم جاء في المطلب الأخير "تأهيل البنوك العمومية".

وفي الأخير، انتهت دراستنا بخاتمة تضمنت اختبار فرضيات البحث وأهم النتائج المتوصل إليها، مع بعض التوصيات والاقتراحات وللآفاق المستقبلية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل عام إلى البنوك العمومية والاقتصاد الجزائري

تمهيد

لقد نشأت البنوك العمومية كمحصلة لظروف اقتضتها التطورات الاقتصادية والمالية، باعتبارها ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما تقدمه من التسهيلات الإئتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسط في تيسير التبادل بينهما وفي ظل المخاطر التي توجهها اخذت مشكلة الادارة البنكية بالتنامي والتعقد في ظل البيئة المتغيرة للأعمال وخصوصا بيئة العمل البنكي لذا تسعى جاهدة إلى تحقيق اهدافها الاستراتيجية في ظل مناخ يؤمن لها تحقيق تلك الاهداف وبأقل المخاطر.

بعد حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة بالتوجه نحو النظام الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة، وهيمنة القطاع العمومي وقطاع المحروقات وتدخل الحكومة وتهميش القطاع الخاص والقطاع الزراعي. الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة مع بداية ثمانينيات القرن الماضي .من هنا أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات تكون مدخلا لتغيير النظام المتبع وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي الحالي، لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين مهمتين متتابعتين الأولى قبل الإصلاحات أما الثانية فبدأت بمجموعة من الإصلاحات وصولا إلى ما هو عليه الآن، وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لابد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي.

وعلى هذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين

المبحث الأول: مدخل عام الى البنوك العمومية.

المبحث الثاني: مدخل عام للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مدخل عام الى البنوك العمومية.

تعتبر البنوك العمومية جزءاً أساسياً من البنية المالية لأي دولة، حيث توفر خدمات مالية متنوعة للأفراد والشركات. تتضمن هذه الخدمات فتح الحسابات، وتقديم القروض، وا دارة الاستثمارات، وتبادل العملات الأجنبية، وغيرها. وتسعى البنوك العمومية عادةً إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات العملاء وتحقيق الربحية، بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي للبلدان التي تعمل فيها وهذا ما سنحاول التطرق اليه في المطالب التالية

المطلب الأول: ماهية البنوك العمومية وأهميتها

تعد البنوك العمومية من أبرز وأهم المؤسسات المالية وأساس الاقتصاد الوطني لأي بلد وعليه، سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى ماهية البنوك العمومية، نشأتها ومفهومها وأهميتها.

أولا: نشأة البنوك

لم تكن نشأة البنوك العمومية في صورتها الراهنة وا نما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإبداع منذ أوائل العصور القديمة وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة.

وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع، وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق.

وبالنسبة لنشأة البنوك العمومية فقد ترافقت مع فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك العمومية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل بيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها مع عملات وطنية، حيث كان التعامل سابقا يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها.

ويعود الأصل الحديث للمصارف العمومية إلى عهد النهضة في إيطاليا حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، حنوة 1407م، في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في إيطاليا في مدينة البندقية) Banco Della Pizzadi Riaalro عام 1587 م، وكان ثاني مصرف تم إنشاؤه هو مصرف أمستردام في هولندا عام (1609)، وبنك انجلترا 1694[1].

[1] سحنون خالد، **مدخل إلى إدارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت،2002، ص01.

وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم. وبعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أصبح هناك نشاط في العمل المصرفي وا إنشاء المزيد من البنوك العمومية حتى وصلت على ما نشاهده في يومنا هذا[2].

ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل، إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي.

ثانيا: مفهوم البنوك العمومية

1-التعريف اللغوي

هي البنوك التي تكون مملوكة بالكامل للدولة او السلطة، وهو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض الائتمانيات بقصد الربح.

وقد استمدت البنوك العمومية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق) ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية.

ويطلق على البنوك العمومية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الآمال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك العمومية اسم خلق الودائع أو خلق النقود.

2-التعريف الاصطلاحي للبنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف البنك " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء الأولي لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما" .

ويمكن تعريف المصرف بأنه مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وو اسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض التوفير، المدفوعات، كما توفر المنشاة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية.

[2] سحنون خالد، **مدخل إلى إدارة البنوك**، مرجع سابق،ص01.

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات الثمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها.

ويعرف أيضا بأنه المؤسسة التي تتعامل بالائتمان، فهو يحصل على ودائع الغير، ويعطي مقابلها وعود تحت الطلب أو بعد اجل محدد، وهذا الائتمان الذي يقدمه البنك الذي يدخل ضمن أصوله، لأنه يمثل حقا له قبل الغيرة فهو بذلك يقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات بغرض التوظيف الاستثماري أو الاستهلاكي، فهي تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار، وهذه المتاجرة في الأموال تسري وفقا القوانين وأسس متعددة يجب الالتزام بها[3].

أما من الزاوية الحديثة يمكن النظر إلى البنك أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو الأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ثالثا: أهمية البنوك العمومية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من

الحجم الكبير وذلك كما يلي[4]:

-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال إن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

-بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر الاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

-نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.

---

[3] سحنون خالد، **مدخل الى إدارة البنوك**، نفس المرجع السابق، ص02.

[4] الفرحات الحاج يوسف عبد الله بوزيزة عبد الله القادر، **دور البنوك العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020-2022 ص 08

-يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل. إن وساطة البنوك تزيد من سيولة
الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

-تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

-تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثاني: وظائف واهداف البنوك العمومية

تمارس البنوك العمومية مجموعة من الوظائف والمهام (كلاسيكية وحديثة)، لتحقيق أهداف معينة، وسنتناول في هذا المطلب وظائف وأهداف البنوك العمومية.

أولا: وظائف البنوك العمومية

تقسم وظائف البنوك العمومية في الأغلب الى وظائف تقليدية أو كلاسيكية وأخرى حديثة.

1-الوظائف التقليدية للبنوك العمومية:

إن البنوك العمومية هي مؤسسات انتمائية تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى ودائع جارية في الغالب ولكن البنك العمومي لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين أفراد مؤسسات يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب واحتياجاتهم فهؤلاء المتعاملين يبحثون من جهة أمنة وموثوق بها لإبداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم.

ولقد أدى التقدم الاقتصادي إلى تشعب الوظائف والمهام المنوطة بالبنوك التجارية، وهناك مجموعة كبيرة من الوظائف الملقاة على عاتق البنوك العمومية وتذكر أهمها فيما يلي:[5]

1-1 قبول الودائع وفتح حسابات: يقوم البنك بقبول الودائع على اختلاف أنواعها، التي كما تشكل الودائع النسبة الأكبر من موارد البنوك وتتمثل في:

- **ودائع لأجل:** وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع؛

- **ودائع جارية:** وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار؛

- **ودائع بإخطار:** وفيها يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها؛

[5] سحنون خالد، **مدخل الى إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص09.

– **ودائع التوفير:** وهي تلك الودائع التي تشبه الودائع الجارية من حيث عملية من حيث عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق اندار وا ٍن أخدت على شكل حسابات التوفير فيمكن القول إنها تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا. خلق النقود (الودائع)؛ إن البنوك العمومية تنفرد بهذه الوظيفة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، أي أن البنوك العمومية استطاعت أن تزيد من مواردها لمواجهة الزيادة على القروض التي تقوم بمنحها للعملاء.

1-2 تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية: إن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها هي النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، والذي يدر عليه النسبة الأكبر من عوائد البنوك، وهذه التسهيلات تكون: قروض بدون ضمان: تمنح للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الأصل البنك العمومي لا يقدم قروضا بدون ضمان.

– **قروض بضمانات مختلفة:** ومنها قرض بضمان السلع مختلفة وقروض بضمان أوراق مالية، وكلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القروض بضمان حقيقي أي يستولي على الأصل المعين للعميل ويستخلص منه مقدار دينه فإن زاد عن قيمته (قيمة القرض) أرجعها له؛

– **قروض بضمان شخصي:** فيه يتدخل شخص آخر خلال المقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض عن التسديد وكملا خطة بالنسبة للمقروض بضمانات المختلفة في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الداليتين الآخرين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة؛

– **خصم الأوراق العمومية (الكمبيالات والسندات الأذنية):** خصم التي تكون أجالها ستة أشهر وأقل وهذه الوظيفة تنطوي ضمن إطار التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من قبل البنوك التجارية؛

– **بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات):** تقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها لأن مثل هذه الأوراق مدرة للأرباح أو تقوم بتلك العملية عملائه؛

– **تمويل التجارة الخارجية**وتتم هذه الوظيفة من خلال فتح الاعتمادات المستندية لعملاء البنك العمومي وا ٍجراء جميع العمليات التي يحتاجها العميل لإتمام الصفقات في التجارة الخارجية؛

– **خدمات أمناء الاستثمار:** وذلك عن طريق تحصيل وسداد الفواتير والإيجارات وتسديد أي التزامات على عملائه، وممارسات عمليات شراء وبيع العقارات للعملاء؛

– **خدمات النفع العام:** أي أن يقوم بخدمات تنفع المجتمع كامل، كان يقوم بنشر الإحصاءات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وتأجير خز ائن الأمانات[6]؛

[6] سحنون خالد، **مدخل الى إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص09.

2-الوظائف الحديثة للبنوك العمومية

اتسعت اعمال البنك العمومي وازدادت نشاطاتها، حيث تفردت النظرة للبنك من انه مجرد مكانا لتجميع الاموال واقراضها إلى مؤسسة مالية تلعب دورا هاما في خدمة الاقتصاد والتنمية فوظائف البنك العمومي تتمثل فيما يلي:

-تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع.
-تحصيل الأوراق العمومية لصالح العملاء.
-تقديم الخدمة الإستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة .
-شراء وبيع الأوراق المالية الحساب العملاء.
-الدفع نيابة عن الغير .
-فتح الاعتمادات المستندية.
-شراء وبيع العملاء الاجنبية.
-تأجير الخزائن الحديدية.
-دفع الحوالات البرقية والبريدية.
-إصدار خطابات الضمان.
-إصدار الشيكات السياحية.
-إدخار المناسبات.
-خدمات الكمبيوتر الحديثة.
-خدمات البطاقة الإئتمانية.
-تحويل العملات للخارج.
-خدمة البنك الآلي.
-تمويل الإسكان الشخصي.

ثانيا: أهداف البنوك العمومية

يعتبر أول ما تهتم بيه أهداف البنوك العمومية هو تحقيق الربح لأنه يعتبر من المعايير الأساسية لنجاح أي بنك حتى يتمكن من تغطية التكلفة ومن تكاليف البنك العمومي الفوائد المدينة التي يدفعها البنك على الودائع والعمولات المدينة التي يقوم البنك بدفعها للمؤسسات المالية لتقديم خدماتها وكذلك مصاريف البند العمومية والإدارية[7].

[7] حمداوي وسيلة، **الجودة الميزة تنافسية فل البنوك التجارية**، مديرية النشر دار قالمة، الجزائر 2009، ص 23.

1.تعد إيرادات البنك العمومي وهي الفوائد الدائنة التي يأخذها البنك على التسهيلات الائتمانية مثل العمولات الدائنة مقابل الخدمات التي تقدمها والخدمات التي لا تتعلق بطبيعة العمل البنكي مقابل دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الاقتصادية والمالية.

2.تعتبر السيولة ثاني أهم أهداف البنوك العمومية التي يجب أن يحافظ عليها البنك ووضعها في الاعتبار عن السعي إلى تحقيق الربح وهو الهدف الرئيسي لأي بنك تجاري، لأن توافر السيولة يعني وجود البنك وتحقيق كيانه.

3.ويمكن للبنوك العمومية تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لبعض الوقت حتى تتمكن البنوك من حفظ نسبة سيولة حتى تتمكن من سداد التزاماتها في أي لحظة حتى لا يخسر ثقة المودعين التي قد تدفعهم إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

4.توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين هو من أهم الأهداف التي تسعي إليه البنوك العمومية وذلك بتجنب الدخول أو الاقتراض المشروعات التي بها مخاطرة كبيرة ويعتبر هذا حمل على البنك عند السعي لتحقيق الهدف الأساسي للبنوك وهو تكبير أرباح البنك.

5.يعمل البنك على زيادة درجات الأمان باستخدام التنويع التي يكمن في التعدد في المناطق الجغرافية التي يقدمها البنك خدماته والتي يعمل على تنوع العملاء باختلاف أنشطتهم ومن خلال ذلك تختلف حساسية الأنشطة للظروف الاقتصادية والذي ينتج عنه الحد من احتمال حدوث سحوبات ضخمة مفاجأة التي قد تعرض البنك العسر المالي.

6.تمويل الاقتصاد الوطني

7.تعبئة المتطلبات التي يحتاجها النمو الاقتصادي

8.تمويل ودعم الاستثمار ومختلف المشاريع الاستثمارية[8]

المطلب الثالث: موارد وا ٍستخدامات البنوك العمومية

يقصد بموارد البنوك العمومية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف.

وتحوي ميزانية البنك العمومي على هذين البندين (الموارد) و (الاستخدامات)، وتعكس الميزانية المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به البنك متوخيا تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط البنوك العمومية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانيتها.

[8] حمداوي وسيلة، **الجودة الميزة تنافسية فل البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص23.

أولا: موارد البنوك العمومية: يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البنوك العمومية، ويمكن تصنيف التزامات البنك العمومي أو خصومه إلى مجموعتين: الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها، والثانية ويطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير.

1 .الموارد الذاتية للبنوك العمومية: وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية:

1-1 رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف العمومي من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

- لأن المصرفلا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وا نما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار[9].

-صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في المصرف .ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضا تحب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع وذلك للأسباب السالفة الذكر.

1-2 الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل ما يلي :

1-2-1 الإحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقتطعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال.

وتنقسم الاحتياطات إلى:

أ. الاحتياطي الإجباري (القانوني).
ب. الاحتياطي الاختياري.
ت. الاحتياطي العام.

1-2-2 المخصصات وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

---

[9] الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، 2012-2013، ص ص07-08.

1-2-3 الأرباح المدورة: وهي الأرباح الغير موزعة، حيث يقتطع المصرف جزءا من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات على شكل أرباح غير موزعة يستطيع المصرف توزيعها متى شاء.

2 .الموارد الخارجية للبنوك العمومية:

وتتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك العمومي من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية ما يلي[10]:

2-1 الودائع الجارية تحت الطلب: وتكون هذه الوديعة على شكل حساب جاري أو حساب الشيكات وتتمثل هذه الودائع في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية. وهذه الحسابات يقوم البنك العمومي بفتحها دون قيد أو شرط، ويستطيع العميل السحب أو الإبداع منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو الكبيرة بقصد جذبها.

وتحتل ودائع المصارف فيما بينها، وودائع الحكومة والمؤسسات العامة مكانا بارزا بين الودائع الحقيقية الجارية. أ. ودائع اليك وفي قيام أحد البنوك بإبداع جزء من أمواله في بنك آخر. هذه الأموال التي يودعها البنك يكون داعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من قبل الدولة والإبداع من قبل بنك لدى آخر، يمثل الإبداع الثاني، وهذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفع من الإطار المفاهيمي للبنوك العمومية السيولة، يمكنه من تلبية طلبات السحب عن طريق تسييل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر

2-1-1 الودائع المصرفية: يتلقى البنك العمومي مجموعة متنوعة من ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشاريع والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي الموارد البنوك العمومية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك التجاري .للأجل

2-1-2 الودائع الحكومية ودائع القطاع العام: لقد توسع هذا النوع من الودائع نتيجة التوسع في نشاط الدولة الإقليمي، بحيث أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك العمومية خاصة في الدول ذات الفائض النقدي الحكومي. وهذه الودائع الحكومية المتراكمة تكون غالبا بدون ثمن أو بثمن رمزي، كما أنها تساعد المصارف العمومية على التوسع في عملياتها.

2-2 الودائع لأجل والودائع الادخارية والائتمانية

2-2-1 الودائع للأجل: وهي مبالغ يتم إيداعها لدى المصارف التجارية، ولأجل متفق عليه مع المصرف و الودائع لأجل نوعان: ودائع للأجل خاضعة للإشعار وهي ودائع تودع لدى المصرف التجاري، ولا يتم السحب

[10] الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية**، نفس المرجع السابق، ص09.

منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلا. وبالمقابل يدفع المصرف العمومي فائدة على هذه الودائع

2-2-2 الودائع الادخارية: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، ومن أهم صور الودائع الادخارية: دفاتر التوفير والادخار، التي يتزايد انتشارها في المصارف التجارية، نظرا لطبيعتها المشتركة بين الودائع الادخارية والجارية ويعكس تطور أرصدة حسابات التوفير لدى البنوك العمومية تطور مدخرات القطاع العائلي وميله لإيداع هذه المدخرات لدى الجهاز المصرفي.

2-2-3 الودائع الائتمانية: وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات اعتماد، واستخدام هذا الاعتماد من جانب الأفراد أو المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة مطالبين بتسديد قيمتها، وتستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بفاتح الاعتماد أو إلى الرهونات أو الكفالات. د القروض المصرفية يمكن للبنك العمومي أن يقترض من البنك المركزي عند الحاجة وبشروط معينة، كما يمكنه أن يقترض من غيره من البنوك العمومية عند الحاجة للسيولة، وتعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك العمومية في الوقت الحاضر، وقد تحدث حسابات دائنة ومدنية تترتب عليها التزامات لأحد البنوك على آخر، نتيجة المعاملات المالية والتسويات، وقد تتم هذه القروض بين البنوك وفروعها ومراسليها أو معتمديها في بلدان أخرى.

ثانيا: استخدامات البنوك العمومية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري، ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك عمومي راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية[11]:

1- السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي)

تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإبداعات، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك العمومية الأخرى.

2- السيولة من الدرجة الثانية أوراق حكومية - أوراق تجارية مخصومة

[11] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 139.

ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل جهد وبأقل نفقة ممكنة، وهي ذات هدفين: ضمان الاسترداد والسداد، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أذون الخزانة والأوراق التجارية، والكمبيالات المخصومة.

3- القروض التي يقدمها البنك التسليف أو الائتمان

يتركز نشاط البنك العمومي على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة التي يقدمها البنك العمومي تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة.

الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمته، وتنقسم قروض البنوك العمومية من حيث الغاية إلى ما يلي:

3-1 القروض العقارية: وهي القروض المقدمة للأفراد أو المشاريع التمويل شراء، وتجارة الأراضي والمباني، وا إقامة المنشآت، وهذه القروض متوسطة وقصيرة الأجل.

3-2 القروض المقدمة للأفراد: وذلك بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية، خاصة من السلع المعمر ة، مثل السيارات.

3-3 القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة: مثل شركات بيع وتجارة الأوراق المالية أو مؤسسات الادخار هذا بالإضافة إلى القروض المقدمة للمؤسسات غير الاقتصادية لتمويل احتياجاتها كالمؤسسات التعليمية والدينية والصحية.

4-الاستثمارات محفظة الأور اق المالية:

قد يخصص البنك العمومي نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية السندات وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل بالإضافة إلى الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام[12].

[12] سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سابق، ص139.

المبحث الثاني: مدخل عام للاقتصاد الجزائري

سنحاول في هذا المبحث دراسة حالة الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال وخلال الإصلاحات الاقتصادية واخيراً في فترة الألفية الثالثة، ومحاولة تبيان أبرز الإصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

شهد الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال وضعية إقتصادية متدهورة مست جميع القطاعات سواءا إقتصادية كانت أم إجتماعية، لذلك بادرت السلطات الجزائرية وبشكل مستعجل إلى وضع خطط وبرامج إصلاحية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولا: مرحلة التخطيط الاقتصادي في الستينات والسبعينات

يعتبر التخطيط الاجتماعي والاقتصادي من أهم عناصر السياسة العامة الموجهة لتنظيم عناصر الانتاج الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد معظم الدول المتخلفة على استراتيجية تخطيطية تعرف بخطط المراحل"، حيث تعد في المرحلة الأولى بعض نماذج النمو لمختلف القطاعات الرئيسية في الدولة ، ثم يتم في المرحلة الثانية توزيع المؤشرات العامة لكل قطاع، وفي المرحلة الأخيرة يتم العودة ثانية إلى النماذج العامة التي وضعها المخططون، وبذلك يعتبر أسلوب علمي هادف لتحقيق التنمية، وقد اعتمد الجزائر على هذا الأسلوب طيلة الفترة 67-79، وتلتها فترة الثمانينات مع غياب المعالم الأساسية للتخطيط في هذه الفترة مقارنة بسابقتها كالتخطيط المركزي.

1- مفهوم التخطيط الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للتخطيط الاقتصادي نذكر منها:

هو النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات بالكيفية التي عن طريقها تتم تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع، بما يتفق مع عمل القوانين الاقتصادية؛ هو جهد يهدف إلى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق غايات محددة بصورة عقلانية.

ويعرفه هايمان على أنه تحديد مسبق لما سيتم عمله، أي تحديد خط سير العمل في المستقبل والذي يضم مجموعة منسجمة من العمليات لتحقيق أهداف معينة[13].

نلاحظ أن التعاريف السابقة قد أهملت موارد الدولة التي تحدد عملية التخطيط في حد ذاتها، وعلى هذا الأساس سنقوم بوضع تعريف أكثر شمولية، حيث يمكن تعريف التخطيط بأنه حصر الموارد المالية والبشرية

[13] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015-2016، ص ص 17 18.

والمادية للدولة ومحاولة استخدامها بطريقة مثلي وتوجيهها لتحقيق الأهداف التنموية للدولة خلال مدة زمنية معينة، مع امكانية التنبؤ بالنتائج.

2- عوامل نجاح عملية تخطيط التنمية: لكي يكون التخطيط ناجح وله فعالية، يجب أن تتوفر فيه العوامل التالية[14]:

- التنسيق والتكامل بين أهداف الخطة وهذا ما يقتضي ووجود هيئة مركزية تعمل على ذلك، وتقوم بعمليات التنبؤ والتتبع والتقييم لمنع الانحراف عن المسار.

- يجب أن تغطي الخطة فترة زمنية تكفي لأحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي وتحقيق التحول الاجتماعي المنتظر.

-أن تكون الخطة شاملة لتحقيق تنمية متوازنة اقليميا واقتصاديا واجتماعيا.

-أن تكون الخطة مرتبطة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان تتبع النظام الاقتصادي السائد في اختيار الأهداف والوسائل والأساليب الواجب اتباعها.

- يجب توفر التأييد السياسي للتنمية من أجل استمرارها.

-أن تكون أهداف الخطة محددة في إطار ما يسمح به البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري.

إن الهدف الأساسي للتخطيط الاقتصادي هو الوصول إلى تنمية اقتصادية بتوجيه حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى المسارات الصحيحة، ولعل أكبر مشكل يعترض التخطيط الاقتصادي هو تغير أهداف التنمية كما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وما رافقها من تغيرات في الاسس النظر ية لاقتصاديات التنمية،

تغيرت اهداف التنمية بين الفترة 1960 و1970 وفترة 1980 و1990

2-1 في عقد الستينيات والسبعينات تم التركيز على

- الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الاجمالي
- التصنيع عن طريف احلال الواردات
- القطاع العام يقود التنمية
- الاستثمار المادي هو العنصر الأساسي للنمو
- التخطيط الشامل المركزي

[14] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، مرجع سابق، ص 17 18.

2-2 في عهد الثمانيات والتسعينيات ارتكزت على ما يلي:

- تعدد وترابط اهداف التنمية
- التصدير هو محرك النمو
- الخصخصة هي القاعدة لزيادة دور القطاع الخاص
- الاستثمار البشري في مقدمة الأولويات
- آلية السوق

3- التخطيط الاقتصادي الجزائري للتنمية: لقد بدأ التخطيط الاقتصادي للتنمية بالفعل في الجزائر سنة 1967 ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل عدم توفر الموارد البشرية والمادية الكافية؛ وعرفت الجزائر خلال

هذه الفترة ثلاث مخططات للتنمية وهي المخطط الثلاثي المخطط الرباعي الأول والثاني بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 78-79، وقد جاءت الاستثمارات في هذه المرحلة مقسمة كالتالي[15]:

جدول رقم1-1: توزيع الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1967-1979 (الوحدة مليار دينار).

المخطط	الثلاثي الأول		الرباعي الاول		الرباعي الثاني		78-79	
القطاعات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.15
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.84	7.3	6.18	5.84
قطاعات أخرى	2.37	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	34.92	33
المجموع	9.17	100	36.6	100	121.1	100	105.8	100

المصدر: ابراهيمية امال، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015-2016، ص 21.

يؤكد هذا الجدول تأكيدا تاما على الاستراتيجية التنموية المعتمدة في الجزائر ألا وهي استراتيجية الصناعات المصنعة، فالملاحظ أن القطاع الذي حضي بالأهمية النسبية الكبيرة بامتياز هو قطاع الصناعة حيث استحوذ تقريبا أما الجانب الزراعي فقد أهمل إلى حد ما لكن تبقى نسبته أعلى من باقي القطاعات المتبقية أما المفارقة الكبيرة والتي سبق وأن تحدثنا عنها هي أن أغلبية الشعب أمي، وقد خصص للتعليم مبالغ جد ضعيفة كما يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة للقطاعات المختلفة في ارتفاع مستمر من مخطط لآخر ويمكن ارجاع

[15] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، نفس المرجع السابق، ص18.

مفاد ذلك إلى تأميم قطاع البترول بالكامل في بداية السبعينات بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره وبالتالي أصبحت الدولة تستحوذ على مبالغ مالية معتبرة تمكنها من زيادة المخصصات المالية للاستثمار.

لقد كان من المقرر أن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد متطور بعد خمس عشرة سنة من تطبيق هذه الاستراتيجية أي في بداية الثمانينات، لكن حدث العكس فمع مطلع الثمانينات بدأت بوادر الفشل تظهر بشكل واضح، خاصة مع فشل المؤسسات العمومية.

ثانيا: مرحلة التحول الإر ادي للإصلاحات

تميزت مرحلة التحول الإرادي للإصلاحات بمجموعة من المخططات التنموية والتوجهات الإصلاحية الجديدة وهي كالآتي:

1-مخططات التنموية لفترة الثمانينات:

1-1 المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984: لقد تم الاهتمام بالصناعة واهمال باقي القطاعات الأخر ى في المخططات السابقة مما أدى إلى اختلال في توازنات الاستثمارات الوطنية، لذا جاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن أين تهتم الدولة بكل القطاعات الاقتصادية على حد السواء، وهذا أثر فشل تطبيق استراتيجي الصناعات المصنعة طيلة فترة السبعينات؛ وتمثلت أهداف المخطط الخماسي الأول كما جاءت في المادة خمسة من القانون 11- 80 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 كالتالي:

تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي

-ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين، بالاعتماد على الإنتاج الوطني

-تعبئة الطاقات والمهارات.

- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازن الاقتصادي[16].

ولضمان نمو الاستهلاك والاستثمار ضمن شروط تحد من تزايد استيراد السلع والخدمات من الخارج، وقد وزعت الاستثمارات وفق هذا المخطط كما يلي:

[16] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، نفس المرجع السابق، ص18.

جدول رقم2-1: برامج استثمارات المخطط الخماسي الأول. الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة
الصناعة	154.5	20.5
منها المحروقات	63	20.77
الفلاحة	47.1	13.5
النقل	13	3.24
المنشآت الأساسية الاقتصادية	37.9	9.46
السكان	60	10.55
التكوين والتربية	42.2	10.53
المنتجات الأساسية الاجتماعية	16.3	4.07
التجهيزات الجماعية	9.6	2.39
مؤسسات الانجاز	20	4.99
المجموع	463.6	100

المصدر: ابراهيمية امال، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015-2016، ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم التركيز على كامل القطاعات اهمها قطاع الصناعة والمحروقات وذلك كان لتفادي الاختلالات في توازن الاستثمارات التي كانت في السابق.

1-2 المخطط الخماسي الثاني من 1985 إلى 1989 لقد جاء المخطط الخماسي الثاني ليواصله في نفس الاستراتيجية التنموية للمخطط السابق، لذا كانت الأهداف متشابهة إلى حد بعيد في شكلها العام، أما فيما يخص الأهداف

الخاصة لهذا المخطط فتتمثل فيما يلي[17]:

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية؛
- تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الانتاجية، والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة؛
- وسيع القاعدة المادية للإنتاج الصناعي بتطوير الصناعات التكاملية وصناعة احلال الواردات، مع تطوير القطاع الزراعي والري؛

[17] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، نفس المرجع السابق، ص ص25-27.

- مواصلة دعم التهيئة العمرانية، والتكوين والتعليم؛
- انتهاج سياسة تقشفية تتضمن عدم تبذير الموارد واستغلالها بعقلانية.

ويتم ترتيب الأولويات في هذا المخطط كما جاء في نص المادة 16 من القانون سابق بالبدء بانهاء البرامج الجاري تنفيذها في المقام الأول، ثم الانتقال لتنفيذ برامج التجديد العادي للتجهيزات الإنتاجية، وانجاز الاستثمارات المتعلقة بتقويم الطاقات الإنتاجية الموجودة والتكامل الاقتصادي؛ وقد خصص لهذا البرنامج المبالغ التالية[18]:

جدول رقم3-1: برامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989 (الوحدة: مليار دج).

القطاعات	المبلغ	النسبة
الصناعة	**174.2**	**24.48**
منها المحروقات	**39.8**	**7.23**
الفلاحة	**79**	**14.36**
النقل	**15**	**2.72**
المنشآت الأساسية الاقتصادية	**45.5**	**8.27**
السكان	**76**	**13.81**
التكوين والتربية	**45**	**8.18**
المنتجات الأساسية الاجتماعية	**20.45**	**3.71**
التجهيزات الجماعية	**44**	**8**
مؤسسات الإنجاز	**19**	**3.45**
أخرى(صحة، تخزين، توزيع والبريد)	**31.85**	**5.79**
المجموع	**589.8**	**100**

المصدر: ابراهيمية امال، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015-2016، ص 28.

نلاحظ من خلال الجدول فإن المخطط الخماسي الثاني استمر على نفس وتيرة المخطط السابق وبنفس الاهتمامات، وكانت المبالغ المالية المخصصة له في البداية معتبرة وأكبر من المخططات السابقة، لكنه اصطدم

[18] ابراهيمية امال، **محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري**، نفس المرجع السابق، ص 28.

بالأزمة الاقتصادية لسنة 1986، بانخفاض اسعار البترول وانفجار أزمة المديونية، اضطرار الدولة لإتباع سياسة تقشفية تقتضي بخفض الانفاق الحكومي، مما انعكس سلبيا على تطبيق هذا المخطط.

1-3 الاصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة: لقد تركزت الاصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة في اصلاح رئيسي ألا وهو إعادة الهيكلة بشقيها، أما فيما يخص المجالات الأخرى فقد كانت الاصلاحات فيها هامشية وطفيفة، وتتمثل أهم هذه الاصلاحات فيما يلي:

- **إعادة الهيكلة:** إن المشاكل التي مرت بها المؤسسات العمومية في فترة السبعينات، والنتائج السلبية التي حققتها، دفعت بالمسئولين إلى إجراء عدة تصحيحات عليها، من الجانب العضوي والمالي .

- **أسباب إعادة الهيكلة:** لقد كانت المؤسسات العمومية تشكو من عدة مشاكل اقتصادية، على رأسها ضعف تسييرها الداخلي وتراكم مديونيتها، ومن بين الأسباب الرئيسية لإعادة هيكلة هذه المؤسسات هو كبر حجمها وسوء تحكمها في التكنولوجيا، مع صعوبة مراقبتها، أضف إلى ذلك عدم التخصص الذي جعلها في بعض الأحيان تخرج عن طبيعتها، بالإضافة إلى المركزية المفرطة التي كانت تعاني منها هذه المؤسسات والتوسع الكبير في مجال نشاطها، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضرور ة ايجاد حلول لإصلاح المؤسسة الاقتصادية العمومية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في النصف لثاني من ثمانينيات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات، وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول ومنه انخفاض الصادر ات وفي المقابل ارتفاع فاتورة الواردات. أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد أنداك، الإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق[19].

أولا: المرحلة الأولى للإصلاحات 1989-1992

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (30) ماي 1989 إلى 30 ماي (1990):** تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي - :تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية -السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية

[19] تجاني وافية، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 89.

منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية.

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس (1992)** تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

– تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدل سعر الصرف؛

– إصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي؛

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

ثانيا: المرحلة الثانية للإصلاحات 1994

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث:** ومدته عام تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة بـ 4.4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف.

ثالثا: المرحلة الثالثة للإصلاحات 1995-1998

- **مرحلة برنامج التعديل الهيكلي (22) ماي 1995 إلى 21 ماي (1998)** لجات الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7.3 مليار دولار وذلك لمدة 15 سنة مع فترة سماح تقدر بأربعة سنوات، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن الإعادة جدولة ديونها والمقدرة بـ 3.2 مليار دولار.

وقد تم تحقيق عدة نتائج أهمها احتواء وتيرة التضخم حيث انخفض بمعدل سنوي من 29% في سنة 1994 إلى 5.7% في سنة 1997، إضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته سنة 1997 وانخفاض فوائد الديون التي لم تتجاوز 30,7% سنة 1997 بعد إعادة الجدولة[20].

[20] تجاني وافية، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مرجع سابق، ص89.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة عدة برامج وا إصلاحات تطويرية متتالية كان الهدف منها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية بشكل عام.

أولا: البرامج التنموية في الالفية الثالثة

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي[21]:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أي Special economic stimulus program أو المخطط الثلاثي (2001 (2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وا إجراء تقييمات المعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: أي Program to support growth أو المخطط الخماسي الأول (2005 (2009) التي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له يبلغ 8.705 مليار دينار (114) مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العلياء والبرنامج التكميلي الموجه الامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وبعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: أي "Consolidation of economic growth program أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155مليار دولار) وقد جاءت هذه المخططات التنموية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

[21] اوبختي رشيدة، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**، مجلة revue, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 16، 2016، ص ص198-199.

ثانيا: واقع بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري:

وذلك راجع لعدة برامج تنموية اقتصادية أهمها:

1 _برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001 2004)

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001 2004) حول الأنشطة المختلفة والموجهة أساسا لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، حيث ارتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية. وكانت أولويات هذا البرنامج الحد من الفقرة القضاء على البطالة، توزيع الثروة على المناطق المختلفة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تم الاهتمام في هذا البرنامج بالإنجازات العامة في محال الصحة الموارد المائية، التنمية الريفية والبني التحتية الأساسية الاستثمارات وتنويعها، بالإضافة إلى تكريس الجهود للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية[22].

جدول رقم 4-1: توزيع استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 2004) حسب القطاعات (الوحدة: مليار دج)

الفترة / القطاعات	2004-2001
قطاع الصناعة	--
قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.30
البنية الأساسية والاشغال العمومية	210.50
التنمية المحلية و البشرية	201.90
قطاع الإدارة العمومية	45.00
قطاع التكنولوجيا الجديدة والاعلام	2.30
المجموع	**525.00**

المصدر: عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجازها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، ص 177.

[22] عرقوب نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجازها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، ص 177.

نلاحظ من خلال الجدول ان توزيع اغلب الاستثمارات كان يركز على قطاعات البنى التحتية والاشغال العمومية وكذلك التنمية البشرية فيما ركز بنسبة أقل على قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الإدارة العمومية فيما حظي قطاع التكنولوجيا الجديدة والاعلام بنسبة ضئيلة.

- **القطاع الزراعي**

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استيراد الأغذية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات استصلاح الأراضي –ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي وا ٍعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزا لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية المو ارد المائية والثروة السمكية فتحريه الأرض لمن يخدمها أثبت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وهكذا، فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة، بسبب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والانحراف التي تقف أمام التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع[23].

- **القطاع البنكي**

في هذا الإطار، وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تنقل واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من حلب الاستثمار إلى البلاد. وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة "ويسترن يونيون Western Union"المالية الأمريكية. وعلى نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من مميزات لأنه يهدف أساسا إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية. ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوربية.

- **الاستثمار**

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشأت اقتصادية حرية مقدرة بالمئات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة، إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل

[23] اوبختي رشيدة، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 202.

العقارات الصناعية، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

ولقد جاءت مبادرات الدول الخليجية بمثابة دعم لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الحركة الإيجابية، حيث جذب الاستثمار الخليجي وراءه لنظيره الأجنبي وسرعان ما تدفقت على الجزائر التسهيلات والشراكة وتحويل الديون إلى استثمارات، وبدأت خطط الإسكان ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء ولما رأت الصناديق التنموية المشتركة بين الجزائريين والعرب النور زاد نشاط الاستمارات في القطاع الاقتصادي[24].

2 -البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خصص للجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلة عن الجنوب. وقد اهتم هذا البرنامج بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم، والأشغال العمومية.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي، عملت الجزائر على: استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تحل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[25].

[24] نفس المرجع السابق.

[25] عرقوب نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجازها**، مرجع سبق ذكره، ص179.

جدول رقم 5-1: توزيع استثمارات برنامج التكميلي للفترة (2005 2009) حسب القطاعات (الوحدة: مليار دج)

الفترة / القطاعات	2009-2005
قطاع الصناعة	25.20
قطاع الفلاحة والصيد البحري	312.00
البنية الأساسية والاشغال العمومية	1703.1
التنمية المحلية والبشرية	1908.50
قطاع الإدارة العمومية	203.90
قطاع التكنولوجيا الجديدة والاعلام	50.00
المجموع	**4202.70**

المصدر: عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجازها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد 02، ص182.

من خلال الجدول يتبين لنا ان البرنامج التكميلي لفترة 2003-2009لم يختلف كثيرا عن برنامج الانعاش الإقتصادي لفترة 2001-2004حيث ركز في توزيع استثماراته على قطاعات البنى التحتية والتنمية المحلية وكذا الفلاحة والصناعة فيما حظي قطاع التكنولوجيا الجديدة والاعلام باهتمام كبير مقارنة بالسابق.

وقد اهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها:

- **الاستثمار**

إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعا وخدمات وفرص عمل وفيما مضافة.

ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) بالجزائر، حيث اتفق البلدان في هذا السياق على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوربي تطويرها مع الجزائر وكان "بيرو سوليس" الوزير الإسباني للاقتصاد والمالية قد أكد خلال زيارته إلى الجزائر أن المحادثات التي أجراها سمحت له بإلقاء نظرة شاملة عمايمكن أن يقام وا عطاء دفع جديد للشراكة بين البلدين، كما أشار إلى الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير هذه الشراكة الهامة[26].

[26] اوبختي رشيدة، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 205- 206.

- **الثقافة**

وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدر، 16 مليار دينار جزائري والذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2009-2005) على محورين رئيسين يتمثلان في ترميم معالم الهوية[27].

[27] اوبختي رشيدة، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 205- 206.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن للبنوك العمومية دورا مهما وحاسما في دعم وتشكيل الاقتصاد الوطني من خلال وظائفها ومهامها المتعددة في مختلف المجالات، حيث تعتمد على عدة مصادر وموارد رئيسية، وتقوم بتوظيفها من خلال إستخدامات مختلفة ومتنوعة تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام.

بعد حصول الجزائر على الإستقلال، واجه الاقتصاد الجزائري عدة صعوبات ومشاكل مست جميع قطاعات المجتمع، ومن أجل النهوض بالإقتصاد الوطني سعت الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من البرامج التنموية وإجراء إصلاحات إقتصادية كبيرة متتالية مع مرور السنين وا ٍلى غاية الألفية الثالثة، وكانت نتائج هذه البرامج والإصلاحات نتائج إيجابية نسبيافي الأغلب مع مرور الوقت في شتى القطاعات الحيوية.

الفصل الثاني:

دور وآليات مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري (2012-2022)

تمهيد

تعد البنوك العمومية احدى الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري حيث تلعب دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها الفعالة و بشكل كبير في شتى القطاعات و المجالات سنحاول في هذا الفصل التركيز على دور البنوك العمومية من خلال الائتمان المصرفي ايضاً من خلال الادخار و الاستثمار ودورها في دعم التجارة الخارجية في الفترة الممتدة من 2012-2022 سنحاول ايضاً إلى تطرق إلى دراسة مجموعة من آليات تطوير خاصة بالبنوك العمومية تهدف بشكل عام إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الاول دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري 2012-2022 المبحث الثاني آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري 2012-2022.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين وهما كالتالي:

المبحث الأول: دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري 2012-2022.

المبحث الثاني: آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري 2012-2022.

المبحث الاول: دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري (2012-2022)

تلعب البنوك العمومية دورا هاما في الحياة الاقتصادية وتعتبر بمثابة المحلاك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك راجع لمهامها وادوارها الماسة لجميع القطاعات الحيوية الاقتصادية

المطلب الاول: دور البنوك العمومية من خلال الائتمان المصرفي

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك العمومية وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسبانها، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها.....، وستتناول في هذا المطلب الائتمان المصرفي والاقتصاد الوطني ودور الائتمان المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني

اولا: الائتمان المصرفي والاقتصاد الوطني

يعتبر الائتمان المصرفي اداة تطويرية للتنمية الاقتصادية بحيث يرى الاقتصاديون انه لو تم الاهتمام بالائتمان و ممارساته بطريقة عقلانية وتخطيط رشيد يؤدي الى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية نحو الامام بشكل ايجابي حيث يتناسب مع تطورات العصر، بحيث اكدو ان تدخل الدولة في النشاط المصرفي يؤثر على مدى توجيه المصريف العمومية نحو منح الائتمان لاغراض استهلاكية او استثمارية ،بحيث يشيرون ان الدولة التي تستهدف التنمية لا تسمح بزيادة الاستهلاك عن الدخل القومي لان ذلك يؤثر على الاستثمار بل انها توجه نسبة من الدخل نحو الاستثمار الانتاجي ، حيث يرون ان وظيفة منح الائتمان من اهم وظائف البنوك العمومية و المتمثلة في الاموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية و ذلك عن طريق رسم سياسة الائتمانية بما يحقق لها حسن و سلامة الاستخدام للاموال المتاحة [28].

ثانيا: دور الائتمان المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني

يساهم الائتمان المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي الوطني وتطوير مختلف قطاعاته، كما يعزز من قدرة الشركات والافراد على تحقيق اهدافهم

1- تمويل قصير الاجل:

تمويل قصير الاجل هو من أكثر الاصول ربحا للبنوك العمومية واقلها سيولة اذ ليس من حق البنك ان يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل تاريخ الاستحقاق وهذا الائتمان تمنحه البنوك العمومية لتمويل النشاطات الاقتصادية

وتغطية احتياجات الافراد و المنشاة من راس مال ن فمن المفروض ان المنشاة والافراد في ممارسة النشاط التجاري او الصناعي يحتاجون الى موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فهنا تلجا البنوك العمومية للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة و الموارد المتاحة ذاتيا ، و يكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الاجل

---

[28] الصادق ادريس،**وظيفة منح الائتمان اهم و اخطر وظائف البنوك التجارية** ،مجلة عرب الدولة العدد 12278،سنة 2012، ص58 .

لانه يتحدد بدورة راس المال و يمنح للمنشآت بغرض بناء الاصول المؤقتة ، و يكون مدة الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين ، و الوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها .[29]

2. الائتمان المتوسط والطويل الأجل:

يعد الائتمان المصرفي متوسط وطويل الاجل اداة مالية هامة تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى و دعم التنمية.

2-1: الائتمان المتوسط الأجل:

وهو ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، و غالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل.[30]

وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح والخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى.

كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد والتامين التام لسداد القرض من قبل المقترض، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض وكيفية التصرف به، وغيرها من الشروط الخاصة التي يرتنيها المقرض، وتتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض والمقرض على مدى حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي وسمعته في دنيا الأعمال.

وهنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون، و هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون وذلك قبل كل

---

[29] الصادق سعيدات والتومي زرباني وقرعاني، **دور البنوك في التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013/2012 ص 79

[30] محمد عبد العزيز، عجمية إيمان عطية ناصف **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** الاسكندرية الدار الجامعية، 2000، ص 102.

عملية تحصيل ، و بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل.

فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة خصم من طرف البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في آجال الاستحقاق، إذا كان أحد المستفيدين من هذا الائتمانات عاجز عن الدفع ويلتمس تأخير أجل الاستحقاق، ففي هذه الحالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا، والتجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك.

أما خطر ضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون أكبر نتيجة تعرض أعمال المقترض إلى خطر لسبب أو لآخر لذا على المصرفي أن يتحرى الدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل، وأن يبحث عن ضمانات.[31]

2-2: الائتمان الطويل الأجل:

فهو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، وهو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل التجهيزات الضخمة ... الخ، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات وهذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان.

وقد أصبحت البنوك العمومية تمارس هذا النوع من الائتمان الذي كان في الماضي حكرا على البنوك على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل. المتخصصة – لقدر أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، الرهن الحيازي أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية.

جدول رقم 2-1 حجم الائتمان الموجه للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة(2012-2022) الوحدة(مليار دج).

السنة	قصير اجل	متوسط اجل	طويل اجل	حجم الائتمان
2012	1361,6	978,1	1947,9	4287,6
2013	1423.4	1227.9	2505.0	5136.3
2014	1608.7	1413.4	3482.5	6504.6
2015	1710.6	1641.8	3924.8	7277.2
2016	1914.2	1810.9	4184.8	7909.9
2017	2298.0	1844.4	4737.6	8880.0
2018	2687.1	1683.3	5605.9	9976.3
2019	3011.1	1665.9	6180.9	10857.8
2020	3203.7	1654.3	6324.1	11182.3
2021	3563.8	1484.3	4746.6	9794.7
2022	3903.7	1470.5	4741.6	10115.2

[31] محمد عبد العزيز، عجمية ايمان ، مرجع سابق، ص 103

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات (2012 الى غاية 2022)

يبين لنا الجدول حجم الائتمان الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق حيث. نلاحظ أن الائتمان واختلاف مدة استحقاقه في تزايد مستمر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 وهذا ما يبرز الدور التنموي الذي تلعب البنوك العمومية من خلال الائتمان المصرفي وذلك في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني والدفع بعجله التنمية الاقتصادية بشكل عام.

المطلب الثاني: الدور التنموي للبنوك العمومية من خلال الادخار والاستثمار

يعتبر الدخار والاستثمار من اهم نشاطات الاقتصاد الوطني وتشكل البنوك العمومية جزءا كبيرا من هذا النشاط، من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة دور البنوك العمومية في تعبئة المدخرات ودورها في الاستثمار

اولا: دور البنوك العمومية في تعبئة المدخرات:

تعد تعبئة المدخرات من اهم وظائف البنوك حيث تساهم البنوك العمومية في تعبئة المدخرات من خلال تقديم مجموعة من الخدمات

1-الادخار و الاقتصاد الوطني :

-1: دور الادخار في النشاط الاقتصادي: تعد المدخرات الدعامة الاساسية للاستثمار لذا عملت الدولة على توفير جهودها لتنمية الوعي الادخاري بين افرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل الاقتصاد بما يتفق مع اهداف الدولة وبما يعود على الدولة بالنفع.

و لقد اظهر التطور الاقتصادي ان لصغار المدخرين اهمية كبيرة فيما يمكن ان يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبير و لا سيما بعد ان نمت الطبقة العاملة و الفئات المتوسطة، من ناحية ،و بعد ان ضغطت المطالب و النفقات المتزايدة للدولة ، من ناحية اخرى و اذا كانت اهمية الادخار اساسا للاستثمار سواءا للفرد او للدولة اوضح ما تكون في الاحوال العادية ، فانها اشد وضوحا و اكثر الحاحا في مراحل التنمية و التطور ، فلهذا يمكن القول ان المدخرات تؤدي خدمات جليلة للفرد و الدولة [32]

1-2: الادخار والاقتصاد الوطني:

الاقتصاد الوطني، وسيلة لزيادة الرفاهية وتثبيت دعامة النهضة الاجتماعية وهي ترتكز على عملية تكوين راس المال او بناء الطاقة الانتاجية الجديدة ووضعها موضع الانتاج، والحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية الاقتصادية التي تنقص التكوين الانتاجي الى قلة الادخار وقلة الادخار الى انخفاض الدخل الفردي وانخفاض الدخل الفردي الى انخفاض الدخل القومي وانخفاض الدخل القومي الى انخفاض الانتاجية وعدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود الى نقص التكوين النتاجي وقصورها عن تحقيق هذه الاغراض.

[32] محمد خالد المهايني، **اهمية دور المصاريف في عملية التنمية والستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها**، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة 2008 ، ص2.

وللقيام بعملية تكوين الطاقة الانتاجية الجديدة لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع والخدمات لتحقيق هذه الغاية.

2- البنوك العمومية وتعبئة الادخار:

تقوم البنوك بتجميع المدخرات و تقديمها لمستخدمين لزيادة راس المال الحقيقي، و تقوم باخذ المدخرات التي تودع في البنوك العمومية المكونة للجهاز المصرفي اشكالا عدة، تتفاوت درجة سيولتها طبقا لنوع لايداع، و تلعب البنوك دورا هاما في خلق الائتمان، و تعدد انواع الائتمان حسب الغرض و المصدر و الضمان و القطاع المستفيد و الاجل. و للائتمان علاقة بالادخار حيث يرتكز الائتمان على الادخار و تجميع الاموال لاستخدامها استخداما اقتصاديا بدلا من اكتنازها .[33]

ثانيا: دور البنوك العمومية في دعم الاستثمار

1: دور البنوك العمومية في تمويل الاستثمار:

تعد البنوك العمومية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها وانما لما يمكن تحقيقه من فوائد وارباح إذا هي واسطة لتبادل السلع والخدمات لتحقيق الاهداف المسطرة ومن هنا نستنتج ان الاهداف المراد تحقيقها هي تمويل استثمارات حيث ان تمويل الستثمارات يتطلب تدخل البنوك العمومية وذلك بتوفير القروض واجراءات الممنوحة للاستثمار ونذكر منها:

1-1: القرض الايجاري لتمويل الاستثمار:

هو عملية يقوم بموجبها البنوك العمومية بوضع الالات والمعدات او الاصول المادية بحوزة مؤسسة على سبيل الايجار، مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على اقساط يتفق عليها الطراف المتعاقدة وتسمى ثمن الايجار فيما يلي اهم انواع القرض الايجاري:

1-1-1: القرض الايجاري للاصول المنقولة:

يمنح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي ترغب في الحصول على اصول منقولة، كلالات و المعدات ووسائل التجهيز والنقل التي تعد ضرورية لنشاط المؤسسة وذلك على سبيل الايجار.

1-1-2: القرض الايجاري العقاري:

هي بنايات حصلت عليها المؤسسة قد تكون مشيدة او غير مشيدة لتسليمها على سبيل الايجار الى المؤسسات المستاجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الايجار [34]

2: دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لدعم الاقتصاد الوطني:

تعد البنوك العمومية دعامة اساسية لبناء اي اقتصاد يقوي من دعائم اي دولة ويدفع بها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[33] الاسرج، حسين عبد المطلب حسين، **دور سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار** رسالة ماجيستير كلية التجارة جامعة مصر 2001 ص 42

[34] علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماجيستير جامعة تيزي وزو 2014 ص47

كما تعد المؤسسات البنكية بانواعها اهم المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد سواءا على الصعيد الوطني او الدولي للاسباب التالية:

–تؤدي البنوك العمومية خدمات ووظائف وانشطة لا يمكن الاستغناء عنها.

– تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك العمومية على تسهيل النظام الاقتصادي وتسهيل عملية المبادلة

– تساهم البنوك العمومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم ايضا في عملية تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية.

– يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك العمومية.

– تقوم البنوك العمومية باستثمار ما لديها من اموال في دعم مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة

– للبنوك العمومية دور فعال في التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد العاملة [35]

جدول رقم 2–2: توزيع القروض الموجهة للاستثمار بحسب القطاع خلال الفترة 2012 إلى غاية 2022 الوحدة (مليارات دج)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الادارة المحلية	القروض الموجهة للاقتصاد
2012	2050.9	2247.1	0.4	4298.4
2013	2434.0	2721.9	0.4	5156.3
2014	3382.3	3121.7	0.6	6504.6
2015	3688.2	3588.3	0.7	7277.2
2016	3952.2	3957.1	0.6	7909.9
2017	4311.3	4568.3	0.5	8880.0
2018	4943.6	5032.2	0.6	10857.3
2019	5636.0	5221.3	0.6	10857.3
2020	5792.7	5389.0	0.6	11181.7
2021	4262.0	5576.6	0.7	9838.6
2022	4350.1	5764.5	0.6	10114.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات (2012 الى غاية 2022)

يبين لنا الجدول توزيع القروض الموجهة للاستثمار في تزايد المستمر مميزة وحجم ارتفاع القروض الموجهة للقطاع العام خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث ارتفع من 2050.9 مليار دج سنة 2012 إلى 4311.3 مليار دج السنة 2017 وذلك راجع للبرامج التنموية التي تبنتها السلطات الجزائرية ومن جهة أخرى عرفة القروض الموجهة للقطاع الخاص تزايد بوتيرة أعلى من باقي القطاعات الأخرى حيث انتقلت من 2147.1 مليار دج سنة 2012 إلى 5764.5 مليار دج سنة 2022 ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق الضمان القروض وكذلك ارتفاع متوسط أسعار البترول نسبيا وغيرها من الاسباب.

[35] علودة نجمة دامية، مرجع سابق، ص 48

المطلب الثالث: الدور التنموي للبنوك العمومية من خلال التجارة الخارجية

سنحاول في هذا المطلب تبيان مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني و ايضا دور البنوك العمومية لتمويل التجارة الخارجية

أولا: مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني:

-يمكن للتجارة الخارجية ان تقود الى الاستغلال الكامل للموارد المحلية العاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية

-تعد التجارة الخارجية وسيلة او اداة لتحويل الافكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الادارية وغير ذلك

-تقوم التجارة الخارجية بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لراس المال من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية

-تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرة من خلال توفير رؤوس الاموال لاقامة مشاريع استثمارية

-تساهم التجارة الخارجية في توليد السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة نمو الحجم الانتاجي والدخول

-توفير الانتاجات التي انخفض انتاجها محليا بسبب هجرة العمالة الى القطاعات الأخرى.

-تقوم التجارة الخارجية بتقديم خدمات ومنتجات جديدة[36].

ثانيا: تمويل البنوك العمومية للتجارة الخارجية:

1 : التمويل قصير الاجل للتجارة الخارجية :

يسمح التمويل قصير الاجل للتجارة الخارجية بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في اقل وقت ممكن ويمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من ادوات التمو يل في التجارة الخارجية:

1-1: اجراءات تمويل البحث:

وتشمل كل من القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير، التسبيقات بالعملة الصعبة وعملية تحويل الفوترة.

-2: اجراءات الدفع والقرض:

وتشمل كل من:

-الاعتماد المستندي هو تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الاجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق او المستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بارسال البضاعة المتفق عليها وهناك عدة انواع من الاعتماد المستندي الا نذكر ثلاث انواع ر ئيسية هي:

الاعتماد المستندي القابل للالغاء، الاعتماد المستندي غير قابل للالغاء، الاعتماد المستندي غير قابل للالغاء والمؤكد[37].

---

[36]عزالدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة الماجيستير، جامعة الجزائر 3 ص 28

[37]بالغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، **دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة ،2015، ص51.

-التحصيل المستندي

-خصم الكمبيالات المستندية

-طرق اخرى للتمويل القصير الاجل للصادرات سواء بتسديد صادراتهم عندما يتعلق الامر بتصدير سلع خاصة او بواسطة التمويل المباشر للنفقات تنجم عن تخزين سلع وبضائع هذا المصدر في بلد أجنبي في إطار توزيعها

2: التمويل المتوسط وطويل للتجارة الخارجية:

هو ذلك التمويل الذي تقوم به البنوك العمومية الذي تفوق مدته 18 شهرا وهو من التقنيات التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية ، و تحاول الانظمة البنكية ان تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة ، و طبيعة العمليات التي يراد تمويلها ، و كذلك الدول التي تحاول ان تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول ان تنشط هذه العلاقات و تدعيمها ، و على العموم يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال الى اربعة ادوات : قرض المشتري ، قرض المورد ، تمويل الجزافي ، القرض الايجاري الدولي .[38]

جدول2-3: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2022 الوحدة مليار دولار

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
2012	72620	50376	22244
2013	65823	54903	10920
2014	61172	58330	2842
2015	35138	51646	-12508
2016	29698	46727	-17029
2017	35132	46059	-10927
2018	41115	48573	-7458
2019	35312	44632	-9320
2020	21925	355547	-13622
2021	38553	37464	1089
2022	65457	38868	26589

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الاحصائية لبنك الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

يبين لنا الجدول توزيع قيمة الصادرات وقيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2022 حيث شهد الميزان التجاري تراجع ملحوظ و سلبي إلى حدود العجز من سنة 2012 إلى غاية 2020 حيث أصبحت قيمة واردات الجزائر أكبر من صادراتها وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر والتركيز على قطاع المحروقات فقط وعدم التنويع في الاستثمارات في القطاعات الأخرى ، فيما نلاحظ تطور نسبي وملحوظ في الميزان التجاري وارتفاعه مع بداية سنة 2021وا إلى لغاية يومنا هذا وذلك له عدة أسباب من بينها تبني السلطات الجزائرية بتوجيهات وسياسات اقتصادية أخرى كان من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام.

[38] بالغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، مرجع سابق ص 52

المبحث الثاني: آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري (2012-2022)

يمكن للبنوك ان تكون اداة قوية مساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات الحيوية الاقتصادية سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى اهم آليات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: خوصصة البنوك العمومية

اولاً: مفهوم خوصصة البنوك العمومية وأهم طرقها

يمكن تعريف الخوصصة على أنها نقل ملكية المؤسسات العامة كليًا أو جزئيًا للقطاع الخاص، ليتولى إدارتها وتقديم خدماتها.

جوهر مفهوم الخوصصة هو إمكانية نقل ملكية وا إدارة المشروعات العامة للقطاع الخاص بطريقة تحقق الجدوى الاقتصادية وتحسين الأداء، وليس مجرد تغيير في الملكية فحسب.[39]

و يمكن تطبيقها بعدة أشكال وهي:[40]

1-خوصصة الإدارة:

خوصصة البنوك العمومية تهدف إلى رفع كفاءتها عبر تطبيق أساليب إدارة القطاع الخاص، وهي مرحلة انتقالية نحو إنهاء ملكية الدولة تأخذ صيغ كالإدارة والتأجير.

2-بيع الأسهم في الأسواق المالية:

وهذا عندما يكون حجم البنك كبير ويتمتع بوضعية مالية جيدة، وتعرض أسهمه للجمهور بسعر ثابت.

3-البيع للعاملين والإدارة:

قد يحصل العمال والإدارة على كل البنك أو نسبة معينة منه وهذا النوع يعتبر خوصصة داخلية.

4-نظام الكوبونات "القسائم:"

نقل ملكية أصول القطاعلعام للمواطنين عبر كوبونات تحوّل لأسهم بالمزادات أو صناديق الخوصصة.

ويجب اختيار طريقة الخوصصة التي تتناسب مع الأهداف ولا تؤدي إلى التضارب فيما بينها، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار القطاعات وحجم الشركات عند إعداد برامج الخوصصة لأنه يوجد طريق واحد يمكن إتباعه في كل الظروف.

ثانيا: مراحل خوصصة البنوك

تمر عملية الخوصصة بمراحل أربعة:

---

[39] ماهر، أحمد. **الإدارة: المبادئ والمهارات** (مصر: الدار الجامعية، 2004 م)، ص. 640

[40] عبد اللطيف بن أشنهو، **الجزائر أوقفت عملية خوصصة القرض الشعبي لأنها وجدت نفسها أمام بنوك فرنسية** جريدة الشروق اليومي
،2008/03/18

1- مرحلة الدراسة والتخطيط للبنك المراد خوصصته

يتم في هذه المرحلة الإعداد للخوصصة وذلك بتحديد الوحدات العمومية المرشحة للخوصصة، ومن ثم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها، حتى أنه يمكن الاستعانة بالمؤسسات الدولية.

بعدها يتم إعداد التقارير إلى الهيئات العليا في البلاد حتى يتم اتخاذ القرار الوزاري المتعلق بالبيع وتحديد أسلوب البيع.

2- مرحلة دراسة البنك من قبل المؤسسة الاستشارية

وذلك من خلال اختيار بعض مستشاري البنوك التجارية لتقديم الاستشارات السابقة لعملية البيع، يتم بعدها إصدار القوانين واللوائح التنظيمية اللازمة لبرنامج الخوصصة.

3- مرحلة التطبيق:

وهي مرحلة تنفيذ إجراءات الخوصصة، في هذه المرحلة يتم منح صلاحيات إنشاء وبيع الشركات الخاصة، كما يتم فحص القوائم المالية للشركة المراد خوصصتها والتي ينبغي أن تحقق أداء جيد قبل الخوصصة.

4- مرحلة المتابعة

عدد هذه المرحلة يتم اختيار الشريحة السوقية، واختيار عدة قرارات من بينها اختيار القرارات حول الأسهم التي ستباع وتحديد أسعارها، وبعد اتخاذ القرارات النهائية تتم عملية البيع التي تنتهي بإتمام تحويل الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ثالثا: الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك

تختلف الأهداف التي ترمي إليها الدول التي تبنت برامج الخوصصة وفقا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالأهداف التي تدعوا إليها الدول المتقدمة تختلف عن الأهداف التي تدعوا إليها الدول النامية.

ومن أهم الأهداف المراد تحقيقها من خوصصة البنوك نذكر ما يلي:

-تعميق المنافسة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي : إن هدف زيادة المنافسة بين البنوك وتعميق المنافسة يرمي إلى خفض هامش الوساطة المالية، وهو ما قد يساعد على إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة؛

وتعكس المنافسة المصرفية تحسين في الأداء المصرفي في اتجاهات عديدة ووضعها في موقع يسمح لها بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة العالمية المتزايدة.

-تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية : تساعد عملية خوصصة البنوك العامة وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على تنشيط وزيادة عمليات التداول عليها، مما يؤدي إلي توسيع هذه السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم هذه البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع واستثمار مدخراتهم في شراء هذه الأسهم[41]؛

[41] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات البنوك** (مصر: الدار الجامعية، 2003 م)، ص. ص. 205-206.

-تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية : تتيح خوصصة البنوك للإدارة حرية اتخاذ القرارات على عدة مستويات، ذلك أن المنافسة الشديدة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي يؤدي إلى الحاجة إلى تحرير الإدارة عن التدخل الحكومي، وهو ما يضمن مرونة العمل الإداري وتحريره في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال لأن الابتكار والمبادرة والتطوير يحتاج إلي مناخ من الحرية، وكل ذلك للوصول إلى تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وأداء أعلى؛

-تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق المنافسة : هدف التطلع إلي تحقيق الكفاءة الاقتصادية يعتبر من بين أهم أسباب تحول العديد من الدول إلى القطاع الخاص بغية تحسين الأداء الاقتصادي ككل؛

ترشيد الإنفاق العام وا ٍدارة أفضل للسياسة النقدية : يؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلي ترشيد الإنفاق العام وا ٍتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق ؛ المفتوحة، ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة[42].

-جذب الاستثمار الخارجي المباشر والغير مباشر : وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار وبنوك أجنبية لشراء حصص في البنوك العامة المباعة، ويقدر أن تساهم هذه الاستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الخدماتية والتخفيف من حدة البطالة؛

المطلب الثاني: تطوير الخدمات المصرفية والارتقاء بالعنصر البشري

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطوير قطاع الخدمات المصرفية لأهميته البالغة في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الاهتمام والتركيز على دور العنصر البشري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية

أولا: تطوير الخدمات المصرفية

تسعى البنوك العمومية إلى تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة مختلف التغيرات كأٍلية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المرجوة.

1-مفهوم تطوير الخدمات المصرفية:

يعرف تطوير الخدمة المصرفية على أنه: "إضافة مزايا جديدة لتلك الخدمات بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

2-خطوات تطوير الخدمات المصرفية

إن عملية تطوير منتجات جديدة هي عملية معقدة الأنشطة والمهام نظرا لاختلاف تصنيفات المنتجات الجديدة وتعدد نظريات ونماذج تطوير المنتجات الجديدة التي تم تطويرها من قبل عدة باحثين في مجال تطوير المنتجات الجديدة وبشكل عام فإن عملية تطوير المنتج الجديد تشمل الخطوات الموضحة في الشكل التالي:

[42] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات البنوك** (مصر: الدار الجامعية، 2003 م)، ص. ص. 205-206.

الشكل رقم2-1: الخطوات الأساسية المقترحة لعملية تطوير المنتجات الجديدة

← يشير هذا السهم الأسود إلى وجود التسلسل الخطي أو المنطقي في عملية تطوير المنتج الجديد.

← يشير السهم المتقطع إلى عملية التزامن في تنفيذ الأنشطة الازمة لعملية تطوير المنتج الجديد.

المصدر: مأمون نديم عكروش، سهير نديم عكروش، تطوير النتجات الجديدة، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004.

تشير الأسهم المتكاملة إلى وجود التسلسل الخطي أو المنطقي في عملية تطوير المنتج الجديد،

أما الأسهم المتقطعة تشير إلى عملية الت ا زمن في تنفيذ الأنشطة اللازمة لعملية تطوير المنتج الجديد،

فهذا النموذج يحتوي على عنصر الشمولية لعملية تطوير المنتج الجديد واستخدام هذه العملية الشمولية لتطوير المنتج الجديد سوف يساهم وبشكل كبير في نجاح عملية تطويره ويقلل من فرص أو احتمالات الفش[43].

[43] عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات البنوك** ، مرجع سابق، ص. ص. 205-206.

إن الهدف الأساسي من استخدام هذه العملية هو ضمان مرور المنتج الجديد بكافة المراحل والأنشطة التي تكفل تطوير المنتجات ذات الفرص الأقوى للنجاح في السوق وعدم هدر موارد المؤسسة المادية وغير المادية في تطوير منتجات جديدة قد لا تكون مرغوبة في السوق مع إمكانية فشلها.

كما وتتلخص خطوات ابتكار الخدمات المصرفية فيما يلي:

-**البحث عن الأفكار الجديدة** : هناك ثلاثة مصادر رئيسية لإنتاج أفكار جديدة، أولها الوكالات التابعة للمصرف، ثانيا أعوان المصرف الخارجين، ثالثا خلية البحث والتطوير.

- **غربلة الأفكار**: ففي هذه المرحلة يتم استخلاص الأفكار الواردة حول الخدمات الجديدة ومدى تطابقها مع التشريعات والقواعد الجارية في البلد.

- **التحليل الاقتصادي**: وهذا يعني القيام بدراسات عديدة لبيان جدوى تنفيذ هذه الأفكار كدراسات الجدوى الإقتصادية، وكذلك تحليل العائد والتكلفة ويتطلب الأمر الاستعانة ببحوث التسويق ودراسة التنبؤات المستقبلية.

-**تطوير الخدمة**: حيث يتم وضع دليل عمل تنفيذي يتطلب كل الإجراءات التي يتعين على العاملين بالمصرف الالتزام بها لتنفيذ الخدمة ومن تم يتم إنتاج نماذج للخدمة على نطاق محدود ليتم تجريبها لاحقا.

- **اختبارات السوق**: مما لا شك فيه أن لهذه المرحلة أهمية بالغة على مردودية الخدمة المصرفية والطرح التجاري لها في السوق.

- **تقديم الخدمة للسوق**: فهذه المرحلة تخص إنتاج الخدمة المصرفية على نحو شامل وتجاري، فالمصرف يفترض أن يتخذ أربعة قرارات في هذه المرحلة وهي: اختيار الوقت المناسب لطرح الخدمة المصرفية الحديثة، الإستراتيجيات والاعتبارات الجغرافية، الهدف التسويقي من طرح هذه الخدمة المصرفية و التقديم للإستراتيجية السوقية.

ثانيا: الارتقاء بالعنصر البشري

يحظى العنصر البشري بأهمية كبيرة في العمل المصرفي من خلال مهامه وأدواره المتعددة ومساهمته في تطوير القطاع البنكي بشكل عام

1- اهمية الارتقاء بالعنصر البشري في العمل المصرفي:

ان الارتقاء بالأداء البشري هو المجال المتمحور حول تحسين نتائج العمل المنجزة من قبل الافراد في البنوك وذلك على نحو منظم يحقق اهداف البنك، وهو عبارة عن مجموعة من الاساليب والاجراءات التي تهدف الى زيادة كفاءة وفعالية الموظفين في البنك[44] ، خاصة اولئك الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء.

[44] د. محمد زيدان "أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية "مجلة "العلوم الإنسانية "العدد 15 جامعة محمد خيضر بسكرة أكتوبر 2008.

وتتمثل المبادئ التي يرتكز عليها الارتقاء بالأداء البشري تعتمد على الجانب السلوكي للموظف من خلال التركيز على الاداء النموذجي، حيث ان الموظف النموذجي هو الذي يقدم الاداء الامثل الذي يتحدد عن طريق الانتاجية المحققة من طرف كل موظف في البنك.

2-دور العنصر البشري في الاداء المتميز للبنوك:

لقد أصبح العنصر البشر ي يمثل اهمية جوهرية للبنوك نظرا للتقدم التكنولوجي السريع من جهة، والتغيرات المتلاحقة في احتياجات العملاء ورغباتهم وتوقعاتهم من جهة اخرى الى جانب حدة المنافسة مما يتطلب اعطاء عناية كبيرة للعنصر البشري في إطار متكامل مع الاستراتيجية الشاملة للبنوك.

وتستطيع البنوك اتباع استراتيجية تمكنها من تحقيق التميز في اداء الخدمات المصرفية بالاعتماد على موظفيها انطلاقا من ان[45]:

-جودة الخدمة المصرفية هي نتاج اداء العاملين بالبنوك الذي يدركه العملاء من خلال المنفعة الزمنية والمكانية.

-مصدر الاداء المتميز هو بالدرجة الاولى موظفي البنوك، على الرغم من اهمية التسهيلات المادية الاخرى.

-عدم تعاون موظفي البنوك مع العملاء في تحقيق الخدمة المصرفية من شأنه ان يؤثر بالسلب على نتائج البنوك.

ولكي يتحقق التميز في اداء الخدمات المصرفية، يجب ان تقتنع ادارة البنك وموظفيه بتحقيق التميز في خدمة العملاء بالدرجة الاولى، ولابد من وجود لغة مشتركة وتفهم وعمل جماعي لتحقيق التميز، وهذا يعني ان يكون مناخ العمل في البنك هو مناخ تحقيق التميز في اداء الخدمات المصرفية، والمقصود بمناخ العمل القيم التي يتبناها الناس والممارسات اليومية التي يتعودون عليها ارادیا ولا ارادیا، والعنصر البشري هو القدوة الذي يمكن ان يحقق ميزة التفوق في مجال العمل المصرفي.

3-اهمية الارتقاء بالعنصر البشري في البنوك العمومية الجزائرية:

يعد العنصر البشري من الركائز الاساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اطارات البنوك العمومية في السنوات الاخيرة لتطوير الموارد البشرية وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الجزائرية.

هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى اداء العنصر البشري تبني عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول الى نموذج "المصرفي الفعال" نذكر منها ما يلي:

-الاستعانة بالخبرات العالمية او البنوك الكبرى لتدريب الاطارات المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وادوات العصر الحديث مثل الانترنت وغيرها.

[45] د. محمد زيدان مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق ص50

-ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والابداع ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.

-يجب صياغة الاهداف التدريبية لتناسب المستويات الوظيفية بحيث يتم التركيز على التنمية وصقل مهارات حسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار، وتطبيق مبدأ قيادات المستقبل بصورة اكثر فعالية وذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولي المسؤوليات ووظائف القيادية، على ان يتم اختيار من تتوافر فيهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة في المجالات المصرفية والمالية مع التدريب العملي على مجالات العمل المصرفي التي لم يسبق لهم العمل بها حتى يصبحوا قادرين في المستقبل على المراقبة والمتابعة واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشاكل التي قد تعترضهم.

-إلزام كافة العاملين بالبنوك بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الالي باعتباره عنصرا رئيسا لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي البنوك.

-تشجيع العاملين المتميزين باستخدام اسلوب الحوافز والمكافآت، اما بصورة مادية او عن طريق الترقية لوظائف أعلى.

-ضرورة مشاركة العاملين في وضع اساليب تطوير الاداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عن التطبيق، والذي يعد أحد مرتكزات فلسفة ادارة الجودة الشاملة في البنوك.[46]

المطلب الثالث: تأهيل البنوك العمومية

سعت البنوك ولازالت تسعى إلى تأهيل القطاع البنكي وتطهيره باعتمادها على مجموعة من الأدوات والآليات المساهمة في ذلك.

أولا: التكيف مع المعايير المصرفية العالمية.

مع تزايد المنافسة المحلية والعالمية وتأثير العولمة على النظام المصرفي، أصبحت البنوك معرضة للعديد من المخاطر الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاطها وبيئة عملها المتأثرة بالمتغيرات المصرفية العالمية. لذا، أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية التحوط ضد هذه المخاطر المتصاعدة باستخدام عدة وسائل.

1- إستخدام مؤشرات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية:

أثار الاضطراب المالي العالمي في التسعينيات العديد من التساؤلات حول سبل تعزيز النظام المالي الدولي. هذا ما دفع المؤسسات الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تكثيف جهودها في هذا الاتجاه. اكتسب المجتمع الدولي خبرة في مراقبة سلامة الأنظمة المالية من خلال برنامج تقييم القطاع المالي الذي أشرف عليه صندوق النقد الدولي، وانتهى إلى تحديد مؤشرات رئيسية تشمل مؤشرات الاحتياطات التي تدل على متانة المؤسسات المالية الفردية (أي مؤشرات الاقتصاد الجزئي)، إضافة

[46] د. محمد زيدان مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق ص51

إلى متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي مثل أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف. غالبا ما تحدث الأزمات المالية عندما تشير كلتا مجموعتي المؤشرات إلى نقاط الضعف.

2- تقوية الدور التوجيهي والرقابي للبنك المركزي:

لا يمكن إغفال الدور المحوري للبنك المركز ي في تفعيل النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة تحرير لخدمات المصرفية، من حيث القدرات الإشرافية والتنظيمية في ظل العولمة المالية والتحرر الاقتصادي العالمي. في هذا السياق، يتعين على البنك المركزي التكيف ومواكبة المتغيرات الدورية، وهو مطالب من خلال دوره التوجيهي بالعمل على:

- تأسيس هيئة للإشراف على توثيق التوقيع الإلكتروني.
- تعزيز الرقابة على عمليات المصارف والتدقيق فيها.
- العمل بشكل مستمر على دفع البنوك التجارية لتقديم الخدمات المصرفية بفعالية.
- توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك.
- إنشاء فروع للبنك المركزي في جميع المناطق للتكيف مع سرعة إنجاز المعاملات.[47]

3- مراجعة أنماط التسيير بالبنوك العمومية الجزائرية:

تتعلق هذه الأنماط بقواعد الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتضمنت ترجيح المخاطر وا إدخال طرق حساب قوانين جديدة، وقد بدأ هذا المعيار في البنوك العمومية الجزائرية منذ سنة 1995م، وا إلى غاية يومنا هذا وقد شمل هذا المعيار:

- **نسبة الملاءة بالمنظومة المصرفية الجزائرية:**

حيث شهدت نسبة الملاءة بالقطاع المصرفي الجزائري تزايدا مستمرا مع مرور السنوات.

- **إنفتاح البنوك الجزائرية العمومية على السوق العالمي:**

ويعتبر السوق العالمي من العناصر الهامة والتي تساهم وتحدد في نفس الوقت قدرة البنوك العمومية في تحقيق نسبة ملاءة جيدة هو درجة إنفتاحها على السوق العالمي.

- **القواعد الرأسمالية بالبنوك العمومية:**

بالإضافة إلى سبق ذكره تشكل رؤوس أموال البنوك العمومية عنصر مهم في نسبة ملاءة كافية وهو ما ينقص البنوك العمومية الجزائرية وأيضا العربية.[48]

ثانيا: فتح رأس مال البنوك العمومية.

---

[47] جورج قداح، **المصارف المركزية والسياسة النقدية والاقتصادية** (الدراسات والمقالات المتخصصة)، مؤتمر آفاق العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية، دمشق،2002.

[48] بول هيلوز وآخرون، **مؤشرات الحيطة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي**، مجلة التمويل و التنمية، العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 2000، ص 53.

طالب صندوق النقد الدولي الدولة بالتخلي عن التزاماته تجاه المؤسسات العمومية، سواء ببيعها للقطاع الخاص أو السماح بمساهمة رأس المال الأجنبي فيها أو تصفيتها، وذلك بهدف إنهاء تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وترك المنافسة حرة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة.

في إطار عملية الخصخصة، بدأ تقييم أداء بنك التنمية المحلية، حيث تم دمج فروعه المتقاربة جغرافياً و التي تتمتع بأوضاع سليمة لتكوين بنوك جديدة لديها قاعدة عملاء ثابتة. وبعد تطهير محفظة الديون، أعيد هيكلة البنك بشكل شامل نتج عنه إغلاق 38 فرعاً وتحضير 36 فرعاً للخصخصة حسب رغبة الحكومة، مع بقاء 75 فرعاً تحت اسم بنك التنمية المحلية بعد تضمن الدولة لديونه.

كما قام البنك الوطني بالحصول على تقييم من مؤسسة دولية تمهيداً لفتح رأسماله في بورصة الجزائر، ويطمح لإدخال مصرف أجنبي كشريك أساسي لتحديث نظمه وخدماته. وأقام القرض الشعبي الجزائري علاقات مع مؤسسات مصرفية عالمية لتحديث أطره وعملياته تمهيداً لمرحلة خصخصته. وتدرس الحكومة بيع جزء من الأصول المصرفية رغم عدم ظهور التفاصيل النهائية حتى الآن.[49]

[49] بنك التنمية المحلية، **10 بنوك للخصخصة الكاملة**، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 2005، ص 84.

خلاصة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري حركية كبيرة وفعالة خلال الفترة الممتدة من 2012-2022 وشكلت البنوك العمومية جزءا مهما في هذا النشاط لمساهمتها من خلال أدوارها التنموية والحيوية كدعمها للاستثمار وتمويلها مختلف المشاريع الاقتصادية وتعبئتها للمدخرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مرافقتها للتجارة الخارجية

ومن اجل تطوير هذه المساهمة تبنت البنوك العمومية آليات وأدوات أبرزها خوصصة البنوك العمومية، تطوير قطاع الخدمات المصرفية أهمية الارتقاء بالعنصر البشري وكإجراء من إجراءات الإصلاح البنكي لجأت للبنوك العمومية إلى تأهيل قطاعها المصرفي بلاعتماد على مجموعة من الآليات و الأدوات التطويرية.

خـاتمـــــة

خاتمــة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة لمساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري وتطويرها بشكل عام، وقد تطرقنا في ذلك إلى ماهية البنوك العمومية، وظائفها ومهامها وأبرز أهدافها ودورها التنموي في دعم الإقتصاد الوطني، إضافة إلى التطورات والمراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري عند الإستقلال وا إلى غاية الألفية الثالثة، حيث شهدت هذه الفترة عدة برامج وا صلاحات متتالية مست كل الجوانب والقطاعات ككل.

وقد استهدف هذا البحث إبراز دور البنوك العمومية وكيفية مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، وا نطلاقا من دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية يتطلب تأهيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة بعرض الجانب النظري عن البنوك العمومية حيث تعرضت الدراسة لماهية البنوك العمومية، مهامها وأهدافها وأبرز مواردها واستخداماتها، كما تعرضنا إلى تعريف ووصف الاقتصاد الجزائري وذلك عقب الإستقلال و خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وأيضا في فترة الألفية الثالثة، أما في الجانب التطبيقي فكان أهم ما تطرقنا إليه من هذا البحث هو دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة (2012-2022)، من خلال إبراز دور البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها في الإئتمان المصرفي، الإدخار والإستثمار ودورها في التجارة الخارجية، وأيضا من خلال إبراز آليات وأدوات تطوير مساهمة البنوك العمومية في الاقتصاد الجزائري.

أولا: النتائج العامة للدراسة:

تم التوصل في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-تشكل البنوك العمومية قطاع حساس في الاقتصاد الوطني لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة من خلال مهامها ووظائفها المتعددة في شتى المجالات.

-تلعب البنوك العمومية دورا هاما في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد.

-للبنوك العمومية دور تنموي ومساهمة فعالة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دورها في الإئتمان المصرفي، الإدخار والإستثمار، وأيضا من خلال تمويل التجارة الخارجية.

-تلجأ البنوك العمومية لعدة آليات وميكانيزمات للنهوض بالقطاع البنكي الاقتصادي كخوصصة البنوك، تطوير السوق المصرفي وقطاع الخدمات المصرفية وأيضا الإرتقاء بالعنصر البشري، و أيضا تلجأ البنوك إلى التعاون فيما بينها.

بالإضافة إلى توصلنا إلى نتائج تطبيقية أبرزت الدور الهام للبنوك العمومية في الاقتصاد الوطني:

-تمويل البنوك العمومية للإستثمار فيما يخص القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، تعبئة المدخرات وكذلك تمويل التجارة الخارجية، وهذه بعض الأرقام عن البنوك العمومية ومساهمتها:

بلغ حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية في نهاية 2019 حوالي 10857,8 مليار دينار جزائري، حوالي 48% موجهة القطاع الخاص، من بينها حوالي 7846,8 مليار دينار جزائري هي قروض متوسطة وطويلة الأجل، أي نسبة تفوق 12% (بنك الجزائر 2020، صفحة 12).

-تتميز البنوك العمومية بتمركز كبير في توزيع القروض والتي تسيطر عليها بنسبة تفوق 85% أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل، تمنح أغلبها لتمويل مختلف المشاريع الإستثمارية بإعتبارها أساس النشاط الاقتصادي.

-الإستثمار يعتبر الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

ثانيا: نتائج إختبار الفرضيات:

وهذا ما قادنا إلى معالجة هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة وهي:

كيف يمكن تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية، طرحت بعض التساؤلات، عززت هي الأخرى بفرضيات أولية سيتم إختبارها فيمايلي:

الفرضية الأولى:

تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث يشهد الاقتصاد الوطني حيوية وحركية كبيرة في مختلف القطاعات الحيوية وتشكل البنوك العمومية جزءا مهما في هذه الحركية وذلك من خلال أدوارها التنموية (الإئتمان، تمويل الإستثمار، تمويل التجارة الخارجية)، بالإضافة إلى تبني الدولة توجهات إقتصادية جديدة.

الفرضية الثانية:

توصلنا إلى صحة إثبات هذه الفرضية، للبنوك العمومية مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تطويره، من خلال آليات وأدوات تطويرية تعتمد في شتى المجالات.

ثالثا: الإقتراحات:

يمكن القول بأن لبنوك العمومية الجزائرية مازالت تحتاج إلى مجموعات كبيرة، مقارنة بنظيرتها العالمية، ولكي تتوفر فيها تطورات وأجواء تنافسية تساعد على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ومن أهم الإقتراحات التي يمكن تقديمها:

يجب على الدولة الجزائر ية توضيح سياساتها الخاصة بالنظام الهيكلي والمالي الخاص بالبنوك العمومية، وهذا عن طريق فتح رأس مالها من أجل زيادة تنميتها.

العمل على تأهيل البنوك العمومية، وتوسيع نشاطاتها وخدماتها التي تعتبر في الأصل خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع.

-ضرورة عصرنة القطاع البنكي في الجزائر ومواكبة مختلف التغيرات والتطورات الحديثة التي يشهدها العالم.

-أهمية الإرتقاء بالعنصر البشري وتأهيل كفاءته البشرية وأدائه بما يحقق أهداف البنوك.

-تفعيل أداء السوق المالي والخدمات المصرفية لعلاقتها الوطيدة بالبنوك.

رابعا: آفاق الدراسة:

إن البحث في موضوع "تطوير مساهمة البنوك العمومية في دعم الاقتصاد الجزائري"، متشعب وله عدة أبعاد وجوانب مختلفة، وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لعدة بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

-دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الناشئة.

-متطلبات تأهيل البنوك العمومية الوطنية.

-أهمية الشراكة بين البنوك العمومية والخاصة لدعم الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، ونحمده أن وفقنا لإختيار وا ٍستكمال هذه الدراسة، ونلتمس منكم العذر والصفح عن كل نقص أو لبس أو تقصير ورد في عملنا هذا.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-حمداوي وسيلة، **الجودة الميزة تنافسية في البنوك التجارية**، مديرية النشر دار قالمة، الجزائر 2009.

2-سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 1996.

3-عبد المطلب، عبد الحميد. **العولمة واقتصاديات** البنوك (مصر: الدار الجامعية)، 2003.

4-محمد عبد العزيز، عجمية إيمان، عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

5-ماهر، أحمد. **الإدارة: المبادئ والمهارات** (مصر: الدار الجامعية، 2004 م).

المذكرات و الرسائل العلمية:

1-سحنون خالد، **مدخل الى إدارة البنوك**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022،

2-الفرحات الحاج يوسف عبد الله بوزيزة عبد الله القادر، **دور البنوك العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020-2022.

3-الصادق سعيدات، تومي‌زر باني، تومي قرعاني، **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، 2010-2011.

4-ابراهيمية امال، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015-2016.

5-الصادق سعيدات والتومي زرباني وقرعاني، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013/2012

6-الاسرج، حسين عبد المطلب حسين، دور سوق الاوراق المالية في تنمية الادخار رسالة ماجيستير كلية التجارة جامعة مصر 2001

7-علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماجيستير جامعة تيزي وزو 2014

8-عزالدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة الماجيستير، جامعة الجزائر 3.

المجلات والمقالات:

1-تجاني وافية، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021.

2-اوبختي رشيدة، محمد بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة**، مجلة revue, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 16، 2016.

3-الصادق ادريس، **وظيفة منح الائتمان اهم و اخطر وظائف البنوك التجارية** ،مجلة عرب الدولة العدد 12278،سنة 2012.

4-بالغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، **دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثاني، المركز الجامعي تيبازة ،2015.

5-د. محمد زيدان "**أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية** "مجلة "العلوم الإنسانية "العدد 15 جامعة محمد خيضر بسكرة أكتوبر 2008.

7-بول هيلوز وآخرون، **مؤشرات الحيطة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03، المجلد 34، سبتمبر 2000.

8-بنك التنمية المحلية، **10 بنوك للخصخصة الكاملة**، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 2005.

الملتقيات والمنتديات:

1-جامعة الملك سعود 2014 عماد **التعاملات الالكترونية والاتصالات تصميم وتطوير البوابة والاعلام الجديد** منتديات الحوار.

2-محمد خالد المهايني، اهمية دور المصاريف في عملية التنمية والستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة 2008.

3-جورج قداح، **المصارف المركزية والسياسة النقدية والاقتصادية** (الدراسات والمقالات المتخصصة)، مؤتمر آفاق العمل المصرفي في سور يا في ضوء التجارب العربية، دمشق،2002.

- **القوانين والمراسيم:**

1-عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر أوقفت عملية خوصصة القرض الشعبي لأنها وجدت نفسها أمام بنوك فرنسية جريدة الشروق اليومي،2008/03/18.

ثانيا: المواقع الإلكترونية:

https://www.bank-of-algeria.dz